• شـهيرة الرافعـى

«رشيد» امام غرفة الصناعات الهندسية والمجلس التصديري:

قانون حماية المستهلك يحقـــــق مصالح التجار والصناع الملتزمين

سعيد الالفي: لن نحمي سوي المستهلك الذي يتمسك بحق الحصول علي فاتورة من التاجر

نادر رياض: الزام التجار بوضع بيانات الضمان والمنشأ واسلوب الاستخدام داخل العبوة

طالب المهندس رشيد محمد رشيد وزير التجارة والصناعة غرفة الصناعات الهندسية بالتعاون مع جهاز حماية المستهلك ــ بتوعية التجار والصناع بكيفية التعامل مع قانون حماية المستهلك و لائحته التنفيذية مشيرا الي ان جهاز حماية المستهلك لن يتسبب في ايجاد اجهزة موازية سواء كانت رقابية أو معامل وانما سيتعاون مع الاجهزة الموجودة في الدولة مثل الرقابة الصناعية أو هيئة المواصفات والتعاون ايضا مع ممثلي التجار والمنتجين سواء في اتحاد الغرف التجارية أو اتحاد الصناعات.

متابعة : أحمد صالح

قال الوزير خلال لقائه مع اعضاء غرفة الصناعات الهندسية والمجلس التصديري للصناعات الهندسية ان قطاع الصناعات الهندسية حقق زيادة في صادراته بلغت لأول مرة ٧ مليارات و١٩٦ مليون جنيه خلال الفترة من يناير الي نوفمبر ٢٠٠٦ بنسبة زيادة ٦٥,٧٪ عن نفس الفترة في ٢٠٠٥ وتتنوع هذه الصادرات في قطاعات مختلفة مثل اجهزة التكييف والكابلات واجهزة الاضاءة والاجهزة المنزلية.

وعن عدم الالتزام بتقديم فاتورة للمستهلك اوضح وزير التجارة والصناعة ان القانون الزم كل تاجر يتعامل مع المستهلك بتقديم فاتورة عند طلبها والاعلان عن السعر وحق المستهلك في استبدال السلعة وقد بدأت الوزارة - كما يقول رشيد - في تنفيذ حملة توعية كبيرة تستمر شهرا تستهدف اعلام جميع التجار والمنتجين بالمواد والضوابط الفنية التي يتضمنها قانون حماية المستهلك ولائحته التنفيذية فيما يتعلق بالتعاون مع المستهلكين وعقب هذه الحملة ستقوم الجهات الرقابية بمتابعة التزام التجار والمنتجين بتنفيذ تلك الضوابط.

وطالب رشيد مصنعي المنتجات الهندسية بمراجعة داخلية مستمرة مع الموزعين وتجار الجملة لتوعيتهم بضرورة الالتزام بالقانون اثناء تعاملهم مع عملائهم واتخاذ اجراءات صارمة مع المخالفين وغير الملتزمين.

من جانبه أكد نادر رياض رئيس احدى شركات اجهزة الاطفاء بأن تطبيق قانون حماية المستهلك مهم خلال الفترة الحالية لاعادة الانضباط الي الاسواق الداخلية والتي شهدت تدهورا كبيرا خلال العشرين عاما الماضية والامال معقودة علي القانون لاعادة الانضباط والتوازن في الاسواق لان الانضباط التجاري سيؤدي الي الانضباط الصناعي.

وطالب رياض بأن يتضامن التاجر والصانع في مسئولية الانتاج والزام التاجر بانشاء سجل لمبيعاته ومصنع بيانات خاصة بالسلعة داخل العبوة مثل شهادة الضمان وشهادة الجودة واسلوب الاستخدام ومراكز الخدمة المعتمدة.

في حين طالب نيازي سلام رئيس المجلس التصديري للصناعات الهندسية بتطبيق ضوابط قانون حماية المستهلك علي السلع المستوردة واعادة النظر في اسلوب عمل مراكز الخدمة والصيانة والتي تحصل علي ترخيص وتضع اسماء شركات عالمية ومحلية علي انها مراكز معتمدة لها .كما طالب بوضع الضوابط اللازمة لمنع التضارب بين تاريخ الشراء المدون بالفاتورة وتاريخ شهادة الضمان علي الاجهزة الكهربائية عند الشراء.

وردا علي ذلك أكد رشيد أن الوزارة تقوم باعادة تنقية وتنظيم الاجراءات والقرارات الخاصة بتنظيم عمل مراكز الصيانة لمابعد البيع.

وقال سعيد الالفي رئيس جهاز حماية المستهلك ان الشكاوي التي وردت للجهاز محدودة جدا و٩٠٪ تتعلق بالسلع الهندسية بالرغم من ان جودة السلع زادت خلال الفترة الاخيرة وزادت معدلات التصدير.

اضاف ان خطة التوعية خلال الفترة المقبلة ستتضمن التركيز علي طلب فاتورة من التاجر وحق المستهلك في استبدال واعادة السلعة ووضوح السعر، واكد ان الجهاز لن يحمي سوي المستهلك الذي يتمسك بحقه في الحصول علي فاتورة من التاجر، وفي نفس الوقت سيراقب الجهاز المنتجين والمستوردين في تنفيذ رد واسترجاع السلع المعيبة ومخالفة ذلك تعرض صاحبها للمساءلة القانونية.

اختتم المهندس رشيد اللقاء مؤكدا أن تطبيق قانون حماية المستهلك يحقق لاول مرة مظلة قانونية لحقوق المستهلكين في مصر ويعتبر اداة قوية لمحاربة الغش التجاري والمنتجات غير المطابقة للمواصفات بما يجعله قانونا يحقق مصالح التجار والصناع الملتزمين ،كما سيؤدي تطوير السوق الداخلي الي حماية الصناعة والسوق نفسه من السلع مجهولة المصدر والمقلدة بما يزيد من القدرة التنافسية للقطاع الصناعي الملتزم. ■

رشيد فى لقائه مع أعضاء المجلس التصديرى وغرفة الصناعات الهندسية

قانون حماية المستهلك أداة قوية لمحاربة الغش والمنتجات غير المطابقة للمواصفات

كتب ـ أحمد العطار:

عقد المهندس رشيد محمد رشيد وزير التجارة والصناعة إجتماعا موسعا مع أعضاء المجلس التصديرى للصناعات الهندسية وأعضاء غرفة الصناعات الهندسية ورئيس جهاز حماية المستهلك لمناقشة سبل التعاون بين هذه الأجهزة فى التطبيق الأمثل لقانون حماية المستهلك بإعتبار أن قطاع السلع الهندسية من القطاعات المؤثرة على المستهلكين لأنه ينتج سلعا معمرة تستمر مع المستهلك لسنوات متعددة.

وزير التجارة والصناعة خلال اجتماعه مع غرفة الصناعات الهندسية والمجلس التصديرى للصناعات الهندسية

وأكد الوزير حرص الحكومة على تطبيق قانون حماية المستهلك بإعتباره قانونا يحقق لأول مرة مظلة قانونية لحقوق المستهلكين فى مصر، ويعتبر أداة قوية لمحاربة الغش والمنتجات غير المطابقة للمواصفات مما يجعله قانونا يحقق مصالح التجار والصناع الملتزمين، مشيراً الى أن تنظيم السوق الداخلية يمثل أهمية قصوى لأى صناعة محلية بإعتبار أن السوق، الداخلية اكبر مستهلك للمنتجات المصرية

وأوضح أن الحكومة ملتزمة بتطوير السوق لأن هذا سيكون له مردود إيجابى على الصناعة المصرية كما يتصدى للمنتجات مجهولة المصدر والمقلدة مما يزيد من القدرة التنافسية للقطاع الصناعى الملتزم.

وطالب رشيد غرفة الصناعات الهندسية بالتعاون مع الوزارة وجهاز حماية المستهلك فى توعية التجار والصناع بكيفية التعامل مع القانون ولائحته التنفيذية، مؤكدا أن جهاز حماية المستهلك لن يوجد أجهزة موازية سواء أجهزة رقابية او معامل وإنما سيتعاون مع الأجهزة الموجودة فى الدولة مثل الرقابة الصناعية أو هيئة المواصفات أو أى أجهزة أخرى، وأن نجاح تطبيق القانون وتحقيق أهدافه المنشودة يعتمد بشكل أساسى على التعاون بين جهاز حماية المستهلك وممثلى المنتجين والتجار سواء فى اتحاد الغرف التجارية أو اتحاد الصناعات.

وأضاف ان قطاع الصناعات الهندسية من القطاعات الواعدة فى زيادة الصادرات الصناعية إلى الأسواق الخارجية، حيث حقق القطاع زيادة كبيرة فى صادراتنا من المنتجات الهندسية والتى بلغت لأول مرة ٧ مليارات و١٩٦ مليون جنيه خلال الـ ١١ شهرا الأولى من عام ٢٠٠٦ بنسبة زيادة ٧. ٦٥٪ عن نفس الفترة من عام ٢٠٠٥، مشيراً إلى أن هذه الصادرات متنوعة وفى قطاعات مختلفة مثل أجهزة التكييف والكابلات وأجهزة الإضاءة والأجهزة المنزلية، وأن ضبط وتنظيم السوق الداخلية يؤثر تأثيرا إيجابيا فى قدرة هذا القطاع على المنافسة فى الأسواق الخارجية.

وطالب نيازى سلام رئيس المجلس التصديرى للصناعات الهندسية بتطبيق ضوابط قانون حماية المستهلك على السلع المستوردة وإعادة النظر فى أسلوب عمل مراكز الخدمة والصيانة التى تحصل على ترخيص وتضع أسماء شركات عالمية ومحلية على انها مراكز معتمدة لها كما طالب بوضع الضوابط اللازمة لمنع التضارب بين تاريخ الشراء المدون بالفاتورة وتاريخ شهادة الضمان على الأجهزة الكهربائية عند الشراء. وأوضح المهندس رشيد أن الوزارة تقوم بإعادة تنقية وتنظيم الإجراءات والقرارات الخاصة بتنظيم عمل مراكز الصيانة وخدمات ما بعد البيع وذلك فى إطار توفير البيئة المناسبة للتطبيق الكامل لقانون حماية المستهلك

ودار حوار بين الوزير وأعضاء غرفة الصناعات الهندسية والمجلس التصديرى للصناعات الهندسية حول جدوى وتطبيق القانون حيث طالب نادر رياض رئيس إحدى شركات أجهزة الإطفاء بأن يكون التاجر والصانع متضامنين فى المسئولية عن المنتج وإلزام التاجر بعمل سجل لمبيعاته ووضع بيانات خاصة بالسلعة داخل العبوة مثل شهادة الضمان وشهادة الجودة وأسلوب الاستخدام ومراكز الخدمة المعتمدة، ورد الوزير بأن الوزارة ستدرس إمكانية إلزام الصناع والتجار بمراعاة وضع هذه البيانات داخل عبوات كل منتج. وتساءل أحمد الطوخى رئيس شعبة تشكيل المعادن عن وضع جهاز حماية المستهلك باعتباره محامى المستهلك فهل سيكون هناك مراكز تحكيمية للفصل بين الصانع والمستهلك..

ومن جانبه أوضح سعيد الالفى رئيس جهاز حماية المستهلك أن الشكاوى التى وردت للجهاز محدودة جدا ولكن ٩٠٪ منها يتعلق بسلع هندسية بالرغم من أن جودة السلع زادت خلال الفترة الأخيرة وزادت معدلات التصدير.

وأوضح أن خطة التوعية خلال المرحلة المقبلة ستتضمن التركيز على طلب فاتورة من التاجر وسياسية الاستبدال والإرجاع والإعلان عن السعر وأكد أن الجهاز لن يحمى سوى المستهلك الذى يتمسك بحقه فى الحصول على فاتورة من التاجر، مشيرا إلى أن الجهاز سيقوم بدوره فى مراقبة المنتجين والمستوردين فى تنفيذ عملية الرد والاسترجاع للسلع المعيبة وأن مخالفة ذلك سوف يعرضه للمساءلة القانونية.

شهد الاجتماع الدكتورة سميحة فوزى مساعد أول الوزير، والسيد أبو القمصان رئيس قطاع سياسات التجارة الخارجية، والمستشار هشام رجب مساعد الوزير للشئون القانونية والتشريعة والدكتور محمد عيسى رئيس الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة، واللواء محمد البنا رئيس هيئة الرقابة على الصادرات والواردات والدكتور هانى بركات رئيس قطاع التنمية التكنولوجية، والسيد محمد منصور المدير التنفيذى لمركز تنمية الصادرات.

رشيد: ضوابط لتنظيم مراكز الصيانة وخدمات ما بعد البيع

التاجر والصانع متضامنان فى المسئولية عن المنتج

أكد المهندس رشيد محمد رشيد وزير التجارة والصناعة ان تطبيق قانون حماية المستهلك يحقق لأول مرة مظلة قانونية لحقوق المستهلكين ويأتى فى إطار حرص الحكومة على محاربة الغش والمنتجات غير المطابقة للمواصفات مما يجعله قانوناً يحقق مصالح التجار والصناع الملتزمين.

قال إن تنظيم السوق الداخلى يمثل أهمية قصوى لأى صناعة محلية باعتبار ان السوق الداخلية أكبر مستهلك للمنتجات المصرية.

أضاف الوزير أن الحكومة ملتزمة بتطوير السوق لمردوده الايجابى على الصناعة المصرية كما انه يتصدى للمنتجات مجهولة المصدر والمقلدة مما يزيد القدرة التنافسية للقطاع الصناعى المصرى.

جاء ذلك أمس فى لقاء الوزير مع أعضاء المجلس التصديرى للصناعات الهندسية وأعضاء غرفة الصناعات الهندسية وبحضور رئيس جهاز حماية المستهلك حيث تمت مناقشة سبل التعاون بين هذه الأجهزة للتطبيق الأمثل لقانون حماية المستهلك.

طالب الوزير الأجهزة فى توعية التجار والصناع بكيفية التعامل مع قانون حماية المستهلك ولائحته التنفيذية مؤكداً ان الجهاز لن يخلق أجهزة موازية سواء أجهزة رقابية أو معامل إنما سيتعاون مع الأجهزة الموجودة فى الدولة.

أضاف الوزير ان قطاع الصناعات الهندسية من القطاعات الواعدة فى زيادة الصادرات الصناعية للأسواق الخارجية حيث حقق القطاع زيادة كبيرة فى صادراتنا من المنتجات الهندسية والتى بلغت ٧ مليارات و١٩٦ مليون جنيه خلال ١١ شهراً بنسبة زيادة ٦٥,٧٪ وان هذه الصادرات مختلفة ومتنوعة وان ضبط السوق الداخلى يؤثر تأثيراً إيجابياً فى قدرة القطاع على المنافسة فى الأسواق الخارجية.

وطالب نيازى سلام رئيس المجلس بإعادة النظر فى أسلوب عمل مراكز الخدمة والصيانة التى تحصل على ترخيص وتضع أسماء شركات عالمية ومحلية على انها مراكز معتمدة كما طالب بوضع الضوابط اللازمة لمنع تضارب بين تاريخ الشراء المدون بالفاتورة وتاريخ شهادة الضمان على الأجهزة الكهربائية عند الشراء.

أكد الوزير ان الوزارة تقوم حالياً بإعادة تنقية وتنظيم الإجراءات والقرارات الخاصة بتنظيم عمل مراكز الصيانة وخدمات ما بعد البيع فى إطار توفير البيئة المناسبة للتطبيق الكامل لقانون حماية المستهلك.

قال إن القانون ألزم التجار بتقديم الفاتورة عند طلبها من جانب المستهلك والإعلان عن الأسعار وعن سياسة استبدال وان الوزارة بدأت حملة توعية بهدف إعلام التجار والمنتجين بالمواد والضوابط الموجودة فى القانون مشيراً إلى أنه عقب الحملة التى سوف تستمر لمدة شهر ستقوم الجهات الرقابية بمتابعة التزام التجار والمنتجين لتنفيذ الضوابط.

وطالب الوزير بعد حواره مع المنتجين أن يكون التاجر والصانع متضامنين فى المسئولية عن المنتج وإلزام التاجر بعمل سجل لمبيعاته ووضع بيانات خاصة بالسلع داخل العبوة مثل شهادة الضمان والجودة وأسلوب الإستخدام ومراكز الخدمة المعتمدة.

وتعليقاً على ما قاله د. نادر رياض.. أكد الوزير ان الوزارة ستدرس إلزام الصناع والتجار بمراعاة وضع هذه البيانات داخل عبوات كل منتج.

شكاوى.. محدودة

أوضح سيد الألفى رئيس الجهاز ان الشكاوى التى وردت للجهاز محدودة ولكن ٩٠٪ منها يتعلق بسلع هندسية.

أضاف ان خطة التوعية فى المرحلة المقبلة تتضمن التركيز على فاتورة التاجر وسياسة الاستبدال والارجاع والإعلان عن السعر وأكد ان الجهاز لن يحمى سوى المستهلك الذى يتمسك بحقه فى الحصول على فاتورة من التاجر.. كما ان الجهاز سيقوم بدوره فى مراقبة المنتجين والمستوردين فى تنفيذ عملية الرد واسترجاع السلع المعينة .شهد الاجتماع الدكتور سحيم فوزى مساعد الوزير.

جلال راشد

فى لقائه بالمجلس التصديرى للصناعات والغرفة الهندسية

رشيد: حملة توعية واسعة لإعلام التجار والمنتجين بقانون حماية المستهلك

□ كتبت ـ عزة نصر ونجلا الرفاعى:

أعلن المهندس رشيد محمد رشيد وزير التجارة والصناعة عن بدء تنفيذ حملة توعية كبيرة تستهدف إعلام جميع التجار والمنتجين بالمواد والضوابط التى يتضمنها قانون حماية المستهلك ولائحته التنفيذية فيما يتعلق بالتعامل مع المستهلكين، مشيرا إلى انه عقب انتهاء حملة التوعية التى ستستمر شهراً كاملا ستقوم جميع الجهات الرقابية بمتابعة التزام التجار والمنتجين بتنفيذ تلك الضوابط جاء هذا خلال لقاء المهندس رشيد مساء أمس الأول مع أعضاء المجلس التصديرى للصناعات الهندسية وأعضاء غرفة الصناعات الهندسية ورئيس جهاز حماية المستهلك لمناقشة سبل التعاون بين هذه الأجهزة فى التطبيق الأمثل لقانون حماية المستهلك باعتبار أن قطاع السلع الهندسية من القطاعات المؤثرة على المستهلكين لأنه ينتج سلعا معمرة تستمر مع المستهلك لسنوات عديدة.

وقال الوزير إن الحكومة حريصة على تطبيق قانون حماية المستهلك باعتباره قانونا يحقق لأول مرة مظلة قانونية لحقوق المستهلكين فى مصر ويعتبر أداة قوية لمحاربة الغش والمنتجات غير المطابقة للمواصفات مما يجعله قانونا يحقق مصالح التجار والصناع الملتزمين. مشيرا إلى ان تنظيم السوق الداخلية يمثل أهمية قصوى لأى صناعة محلية باعتبار ان السوق الداخلية أكبر مستهلك للمنتجات المصرية.

التعاون مع جهاز حماية المستهلك

وأكد الوزير التزام الحكومة بتطوير السوق لأن هذا سيكون من شانه التأثير الإيجابى على الصناعة المصرية كما انه يتصدى للمنتجات مجهولة المصدر والمقلدة بما يزيد من القدرة التنافسية للقطاع الصناعى الملتزم.

وطالب الوزير غرفة الصناعات الهندسية بالتعاون مع الوزارة وجهاز حماية المستهلك فى توعية التجار والصناع بكيفية التعامل مع القانون ولائحته التنفيذية مؤكدا ان جهاز حماية المستهلك لن يوجد أجهزة موازية سواء أجهزة رقابية أو معامل وإنما سيتعاون مع الأجهزة الموجودة فى الدولة مثل الرقابة الصناعية أو هيئة المواصفات أو أى أجهزة أخرى وشدد على ان نجاح تطبيق القانون وتحقيق أهدافه المنشودة يعتمد بشكل أساسى على التعاون بين جهاز حماية المستهلك وممثلى المنتجين والتجار سواء فى اتحاد الغرف التجارية أو اتحاد الصناعات.

وأضاف ان قطاع الصناعات الهندسية من القطاعات الواعدة فى زيادة الصادرات الصناعية إلى الأسواق الخارجية حيث حقق القطاع زيادة كبيرة فى الصادرات والتى بلغت لأول مرة 7 مليارات و196 مليون جنيه خلال 11 شهرا الأولى من عام 2006 بنسبة زيادة 65.7٪ عن نفس الفترة من عام 2005.. مشيرا إلى أن هذه الصادرات متنوعة وفى قطاعات مختلفة مثل أجهزة التكييف والكابلات وأجهزة الإضاءة والأجهزة المنزلية.

وطالب نيازى سلام رئيس المجلس التصديرى للصناعات الهندسية بتطبيق ضوابط قانون حماية المستهلك على السلع المستوردة وإعادة النظر فى أسلوب عمل مراكز الخدمة والصيانة التى تحصل على ترخيص وتضع أسماء شركات عالمية ومحلية على انها مراكز معتمدة لها كما طالب بوضع الضوابط اللازمة لمنع التضارب بين تاريخ الشراء المدون بالفاتورة وتاريخ شهادة الضمان على الأجهزة الكهربائية عند الشراء.

رشيد
محمد رشيد

■ ضوابط لتنظيم عمل مراكز الصيانة وخدمات ما بعد البيع

وأوضح المهندس رشيد ان الوزارة تقوم بإعادة تنقية وتنظيم الإجراءات والقرارات الخاصة بتنظيم عمل مراكز الصيانة وخدمات ما بعد البيع وذلك فى إطار توفير البيئة المناسبة للتطبيق الكامل لقانون حماية المستهلك.

تطبيق القانون

ومن جانبه قال محمد فتحى رئيس مجلس إدارة شركة يونيون إير للتكييف إن المشكلة الأساسية فى تطبيق قانون حماية المستهلك هى حصول المشترى ـــ على فاتورة أصلية وليس بيان شراء.

وأوضح الوزير ان القانون ألزم كل تاجر يتعامل مع المستهلك بتقديم الفاتورة عند طلبها والإعلان عن السعر والإعلان عن سياسة الاستبدال وان الوزارة بدأت فى تنفيذ حملة توعية كبيرة تستهدف إعلام جميع التجار والمنتجين بالمواد والضوابط التى يتضمنها قانون حماية المستهلك ولائحته التنفيذية.

وناشد الوزير مصنعى المنتجات الهندسية بإجراء مراجعة داخلية مستمرة مع الموزعين وتجار الجملة لتوعيتهم بضرورة الالتزام بالقانون فى أثناء تعاملهم مع عملائهم واتخاذ إجراءات صارمة مع المخالفين وغير الملتزمين مما يقلل من شكاوى المستهلكين.

ودار حوار بين الوزير وأعضاء غرفة الصناعات الهندسية والمجلس التصديرى للصناعات الهندسية حول جدوى وتطبيق القانون حيث قال نادر رياض رئيس إحدى شركات أجهزة الإطفاء إن تطبيق قانون حماية المستهلك مهم وملح خلال الفترة الحالية لإصلاح وإعادة الانضباط إلى الأسواق الداخلية التى شهدت تدهورا كبيرا خلال العشرين عاما الماضية.

وأكد ان صناع مصر يعقدون آمالا كبيرة على القانون لإعادة التوازن والانضباط في الأسواق لأن الانضباط التجارى سيؤدى إلى الانضباط الصناعى.

المسئولية التضامنية

وطالب بأن يكون التجار والصناع متضامنين فى المسئولية عن المنتج والزام التاجر بعمل سجل لمبيعاته ووضع بيانات خاصة بالسلعة داخل العبوة مثل شهادة الضمان وشهادة الجودة وأسلوب الاستخدام ومراكز الخدمة المعتمدة.

وتعليقا على ما قاله نادر رياض أكد الوزير ان الوزارة ستدرس إمكانية إلزام الصناع والتجار بمراعاة وضع هذه البيانات داخل عبوات كل منتج.

وتساءل أحمد الطوخى رئيس شعبة تشكيل المعادن ان جهاز حماية المستهلك سيكون بمثابة محامى المستهلك فهل ستكون هناك مراكز تحكيمية للفصل بين الصانع والمستهلك.

وقال فاروق شلش مدير عام غرفة الصناعات الهندسية إن الغرفة تقوم بجزء من الدور الرقابى بالنسبة للمصنعين وطالب بالاتصال المستمر والتعاون بين الجهاز والغرف الصناعية خلال المرحلة المقبلة لانهاء سرعة الرد فى أى شكوى من أى صناعة أو منتج.

ومن جانبه أوضح سعيد الألفى رئيس جهاز حماية المستهلك ان الشكاوى التى وردت للجهاز محدودة جدا ولكن 90٪ منها يتعلق بسلع هندسية بالرغم من ان جودة السلع زادت خلال الفترة الأخيرة وزادت معدلات التصدير.

وأوضح ان خطة التوعية خلال المرحلة المقبلة ستضمن التركيز على طلب فاتورة من التاجر وسياسة الاستبدال والارجاع والإعلان عن السعر.

وأكد ان الجهاز لن يحمى سوى المستهلك الذى يتمسك بحقه فى الحصول على فاتورة من التاجر .. مشيرا إلى ان الجهاز سيقوم بدوره فى مراقبة المنتجين والمستوردين فى تنفيذ عملية الرد والاسترجاع للسلع المعيبة وان مخالفة ذلك سوف يعرضه للمساءلة القانونية.

شهد الاجتماع د. سميحة فوزى مساعد أول الوزير والسيد أبو القمصان رئيس قطاع التجارة الخارجية والمستشار هشام رجب مساعد الوزير للشئون القانونية والتشريعية واللواء محمد البنا رئيس الهيئة للرقابة على الصادرات والواردات ومحمد منصور المدير التنفيذى لمركز تنمية الصادرات والدكتور محمود عيسى رئيس الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة والدكتور هانى بركات رئيس قطاع التنمية التكنولوجية.

جريدة العالم اليوم ٢٠٠٧/١/١٠
العالم اليوم